إذا لم تقم بتسهيل الإجراءات ورفع القيود على العمالة الأجنبية

«الكويتية - الصينية»: سنغافورة قد تواجه انكماشاً خلال العام الحالي

■ الاقتصاد السنغافوري لا يزال معرضاً للأزمات الاقتصادية على الرغم من النمو في 2012

■ الحكومة قد تضطر إلى تسهيل القيود على العمالة الأجنبية على حساب الوطنية

قال تقرير الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية .. تجنبت سنغافورة انكماشاً خطراً في الربع الأخير من عام 2012 مع تحقيقها لمعدل نمو فاق المتوقع خلال تلك الفترة حيث سجلت نمواً بلغ 1.1 في المئة على أساس سنوي مقارنة بنمو لم يتعدى نسبة 0.3 في المئة على أساس سنوي في الربع الثالث. وقد تحسن الاقتصاد السنغافوري على أساس فصلي لينتقل من مرحلة انكماش تراجع خلالها الاقتصاد بنسبة «6.3 في المئة» إلى مرحلة نمو ارتفع الاقتصاد فيها بنسبة 1.8 في المئة.

وأضاف التقرير ويعود هذا التحسن بشكل أساسي إلى تحسن قطاعات الخدمات، مثل قطاع مبيعات التجزئة، وقطاع التمويل، وقطاع التامين. ومع هذا، ما زال اقتصادها معرضاً إلى التأثيرات السلبية المحلية والخارجية. فمحلياً، امتنع البنك المركزي عن تأييد المحفزات النقدية بسبب الضغوط التضخمية المستمرة. ومن غير المحتمل أن تنخفض الأسعار في وقت قريب بسبب صرامة القوانين الخاصة بالعمالة الوافدة، مما يزيد من تكاليف الإنتاج. وفي محاولة للسيطرة على التضخم، وافقت سلطة سنغافورة النقدية في وقت سابق من هذا العام على السماح للعملة بتحقيق مكاسب أسرع للحفاظ على ازدهار العملة.

وتابع كما فرضت الحكومة حداً على حجم التيسير الائتماني الذي يمكن أن يقدمه البنك المركزي للقطاع الخاص. ولكن جاءت نتيجة هذا الإجراء سلبية على القطاع الصناعي، حيث أصبح الاستثمار والتوسع الإنتاجي صعباً ومكلفاً أكثر على المصنعين. أما خارجياً، لا تزال أزمة الديون الأوروبية المستمرة تضعف من نمو الصادرات، ولكن قد يشهد القطاع بعض التحسن إذا ما انتعش الطلب من كل من الصين والولايات المتحدة.

وأشار: يمكننا الناتج المحلي الإجمالي من قياس الناتج الاقتصادي أو حجم الاقتصاد - معدّل للتضخم أو الانكماش. فهو مجموع القيم المعدّلة لكافة السلع والخدمات النهائية التي تنتجها دولة أو منطقة ما خلال فترة زمنية محددة. وتعتمد هذه القيم على كميات «حجم» وأسعار السلع المنتجة. أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فهو مقياس يجعل الأسعار الثابتة من خلال اعتماده على قيمة عام معين الذي يكون عام الأساس لجميع السلع والخدمات. ومن ثم، يتم استخدام هذه القيم لقياس الناتج المحلي الإجمالي للأعوام التي سبقت عام الأساس والتي تليه. ويبيّن الرسم البياني المرفق تفصيل الناتج المحلي الإجمالي من ناحية الإنفاق، حيث يتكون من الاستهلاك الخاص، والإنفاق الحكومي، والاستثمارات المالية الثابتة، والصادرات والواردات.

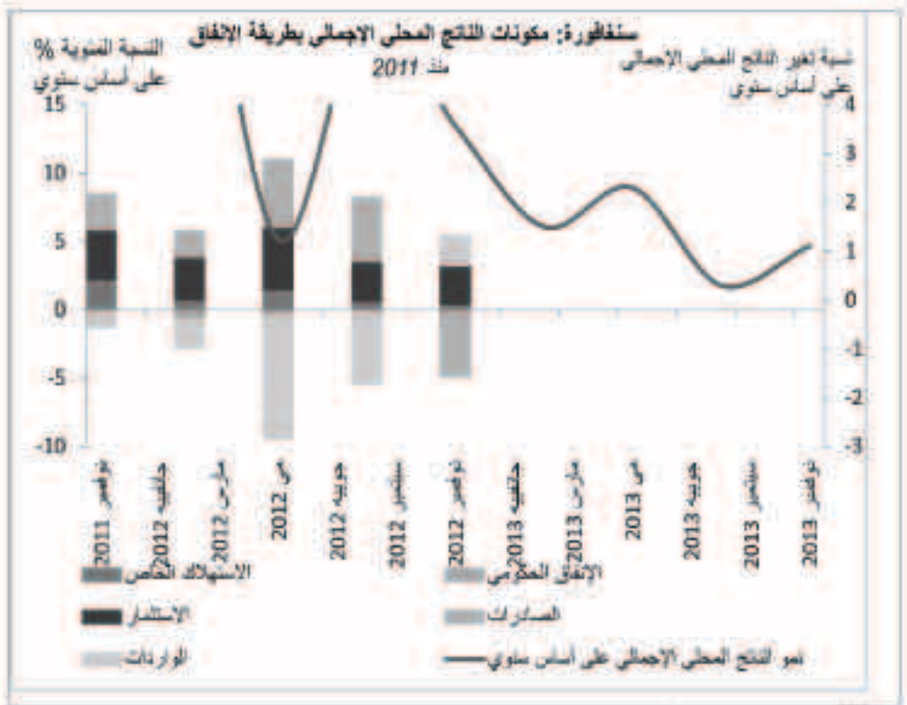

الناتج المحلي لسنغافورة

■ دعم الصادرات من خلال تيسير سياستها النقدية والسماح لسعر صرف العملة بالانخفاض

ولم تتخذ سنغافورة أي إجراءات لتحسين النمو حتى الآن، حيث اختارت أن تتحكم بالإسعار، مما كان له أثراً سلبياً على النمو، وخصوصاً في القطاع الصناعي. وجاء ضعف القطاع الصناعي لعدة أسباب أولها، تباطؤ الطلب العالمي، وثانيها، الحدود المفروضة على قدرة البنك المركزي على الإقراض للقطاع الخاص، وثالثها، القيود على الهجرة. وأثر هذا الإجراء الأخير على الاستثمار وعلى خطط التوسع. وتستورد سنغافورة أغلب عمالتها من ذوي المهارات المتدنية من الخارج، لأنها اقل كلفة من العمالة المحلية. إلا أن التدفق الكبير للعمال الأجانب أدى إلى توترات اجتماعية واقتصادية بين السنغافوريين، الذين بدأوا يلوم المهاجرين إلى سنغافورة على قلة الوظائف المتوفرة للمواطنين، وعلى الازدحام، وارتفاع اسعار العقار. ونتيجة لذلك، بدأت الحكومة في وقت سابق من هذا العام بفرض قيود على العمالة الأجنبية، عبر فرض ضريبة على الشركات التي توظف الوافدين، وعبر تصعيب الحصول على تأشيرات السفر للعمالة، وأدى هذا إلى ارتفاع تكلفة العمالة، وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج. وينبغي على الحكومة أن تأخذ الحذر، حيث من الممكن أن تعيق قوانين الهجرة الصارمة من الخطط الاستثمارية، وتزيد من استياء الشركات، التي قد تجد الانتقال إلى مكان آخر خياراً أفضل. وحتى الآن، يظل الاهتمام الأول لسنغافورة هو السيطرة على التضخم، لكن إذا ما استمر ضعف النمو، أو شهد النمو تباطؤاً في الربع الأول من عام 2013، قد تقرر سلطة سنغافورة النقدية تيسير سياستها النقدية عن طريق حد مكاسب العملة والسماح لسعر صرف العملة بالانخفاض، حتى تزيد من تنافسية صادراتها. وقد تضطر الحكومة إلى تسهيل القيود على العمالة الأجنبية، إذا أرادت أن تتجنب انكماشاً في عام 2013.

ارتفاع مبيعات السيارت الجديدة في بريطانيا العام الماضي بنسبة 5.3 في المئة

لندن - «كونا» - أظهرت بيانات اقتصادية هنا أمس ارتفاع مبيعات السيارات الجديدة في بريطانيا العام الماضي بنسبة 3. 5 في المئة لتصل الى 2.04 مليون سيارة وهو اكبر ارتفاع يسجل منذ بداية الازمة المالية عام 2008. وذكرت «جمعية مصنعي ومسوقي السيارات» في تقرير لها ان نسبة النمو المسجلة العام الماضي كانت الاسرع منذ عام 2001 وذلك بعد ان ارتفع حجم الطلب من الخواص بمعدل 9. 12 بالمئة او ما يعادل 1.06 مليون سيارة. واوضحت ان شهر ديسمبر الماضي سجل مبيعات فاقت 123 الف سيارة وهو ما يمثل زيادة بنسبة 7. 3 بالمئة مقارنة مع ديسمبر 2011 مشيرة بالمقابل الى ان تحسن اداء القطاع لم يصل بعد الى ما كان عليه عام 2007 حيث بيعت ذلك العام قرابة 5. 2 مليون سيارة. واكد التقرير ان سيارتي فورد «فييستا و فوكوس» الامريكيتين تصدرتا قائمة اعلى المبيعات المحققة تلتهما سيارتي «كورزا واستر» اللتين تسوقان في بريطانيا بعلامة «فوكسهول» و«اوبل» في باقي دول العالم وهي تابعة لشركة «جنرال موتورز» الامريكية.

وحلت سيارة «غولف» التي تنتجها شركة «فولكسفاغن» الالمانية في المرتبة الخامسة وسيارة «كاشكاي» التابعة لشركة نيسان اليابانية في المرتبة السادسة.

وقال المدير التنفيذي لجمعية مصنعي ومسوقي السيارات بول ابفريت في تصريح صحافي ان التوقعات تشير الى استمرار تحسن مبيعات السيارات الجديدة في بريطانيا طيلة عام 2013 وذلك بالرغم من تذبذب الاداء الذي يسجله الاداء الاقتصادي العام.

واكد ان العروض والحوافز المغرية التي قدمتها شركات السيارات الكبرى خلال العام الماضي كانت احدى اهم الاسباب التي ساهمت في رفع عدد السيارات الجديدة التي بيعت.

ماليزيا تسجل مبيعات بقيمة 3.07 مليارات دولار في مجال المشاريع البحثية

كوالالمبور - «كونا» - سجلت وزارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار الماليزية مبيعات بقيمة 5. 9 مليارات رينجيت «07. 3 مليارات دولار امريكي» في مجال المشاريع البحثية والتطوير التي تم تخصيصها من قبل الحكومة ضمن الخطة الماليزية التاسعة.

وقال وزير العلوم والتكنولوجيا والابتكار الماليزي ماكسيموس اونغكيلي ان تلك القيمة من المبيعات تمثل استرجاع اكثر من 200 في المئة من التمويل الذي قدمته الحكومة بقيمة 9. 2 مليار رينجيت ماليزي. واضاف اونغكيلي انه تم تسويق 341 مشروعا بحثيا من 1360 مشروعا وذلك بنسبة 07. 25 في المئة من حجم المشاريع التي ستوفر حوالي ستة آلاف فرصة عمل لافتا الى ان المؤشرات تشير الى انتعاش الحركة الاستثمارية والتجارية في الوزارة الامر الذي من الممكن ان ينعكس بشكل ايجابي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد. وقال ان الوزارة انتجت 10893 بحثا محليا و5106 بحوث عالمية وقامت بتسجيل 1988 ملكية فكرية بما فيها براءة اختراعات وعلامات تجارية وحقوق الطبع والنشر والتصميم الصناعي. كما انها نجحت في الحصول على 1187 جائزة محلية ودولية من خلال البحوث والمشاريع البحثية في العام الماضي لافتا الى ان الوزارة خصصت 160 مليون رينجيت لتمويل البحث العلمي لعام 2013.

«فلاي دبي» توسع شبكتها السعودية

اعلنت فلاي دبي، الناقلة الإقتصادية الرائدة في دبي، عن إطلاق خطها الجديد بين دبي وحائل في المملكة العربية السعودية ابتداءً من 13 فبراير 2013، وذلك بمعدل رحلتين اسبوعياً، ابتداءً من 13 فبراير المقبل.

وتعرف حائل بانها مدينة الواحات، وتقع في الشمال الغربي من المملكة العربية السعودية، وفيها تتم زراعة نسبة كبيرة من القمح والمحاصيل الزراعية الهامة التي تنتجها المملكة، متضمنة التمر والحبوب والفاكهة.

وفي هذا السياق، قال غيث الغيث، الرئيس التنفيذي لفلاي دبي: «فيما تواصل التزامنا بتقديم أفضل الخدمات لعملائنا في السوق السعودي، نتوجه بالامتنان إلى السلطات السعودية التي قدمت جميع أنواع الدعم والتسهيلات لنا لتوسيع شبكتنا داخل المملكة، إن إطلاق هذا الخط الجديد يؤكد التزامنا بخدمة المطارات الإقليمية برحلات مباشرة إلى دبي، ونتطلع إلى الترحيب بعملائنا من حائل التي تزداد أهميتها الإقتصادية سريعاً».

وابتدأت فلاي دبي بخدمة السوق السعودي في نوفمبر من العام 2010، وتشغل اليوم رحلات إلى كل من الرياض وجدة وينبع والقصيم وأبها والدمام والطائف وتبوك، بالإضافة إلى وجهتها الجديدة حائل. وتمتد شبكة فلاي دبي لتصل إلى أكثر من 50 وجهة في 32 بلداً في الشرق الأوسط وأفريقيا وشبه القارة الهندية وآسيا وشرق ووسط أوروبا.

تبدأ رحلات فلاي دبي إلى حائل بتاريخ 13 فبراير المقبل، وبمعدل رحلتين أسبوعياً.

أيام الإربعاء: تغادر الرحلة FZ885 المبنى رقم 2 في مطار دبي الدولي في تمام الساعة 1510، وتحط في مطار حائل الإقليمي في ذات اليوم في الساعة 1640 بالتوقيت المحلي، وتقلع رحلة العودة رقم FZ886 من مطار حائل الإقليمي في الساعة 1740، وتحط في مطار دبي الدولي في الساعة 2040 بالتوقيت المحلي من نفس اليوم.

الدول العربية استحوذت على الحصة الكبرى

معهد الدراسات: الاحتياطي النفطي العالمي شهد تزايداً ملموساً خلال السنوات الخمسين الأخيرة

■ النفط الخام يخضع إلى حجم الطلب ويتأثر بنسبة تحركات التبادلات الدولية

«كونا» - صدر أمس العدد الجديد من نشرة «اضاءات مالية ومصرفية» التابعة لمعهد الدراسات المصرفية عن شهر يناير الجاري متضمنا العديد من المحاور المهمة المتعلقة بالقطاع النفطي كونه من أهم المحركات الاساسية للاقتصاد العالمي.

وجاء في النشرة ان سلة «اوبك» تعتبر مرجعا في مستوى سياسة الانتاج وهي مزيج من النفط الثقيل والخفيف التي تنتجها الدول الاعضاء في المنظمة التي تعتمد على المتوسط الحسابي لسعر هذه السلة في سياساتها الانتاجية.

وقالت ان سلة «اوبك» تضم 12 خاما «الخام العربي الخفيف السعودي - خام صحارى الجزائري - يوني الخفيف النيجيري - خام جيراسول الانغولي - اوريينت الاكوادوري - الخام الايراني الثقيل - خام البصرة الخفيف - خامات التصدير الكويتي الليبي والقطري والاماراتي والفنزويلي».

وعن احتياطي النفط العالمي ذكرت ان الاحتياطي يتغير مع الزمن وحسب الظروف التقنية والاقتصادية السائدة مبينة ان كمية الاحتياطي تقدر من حيث الحجم حسب سعة المكمن عرضا وطولا وسماكة.

واشارت الى ان الاحتياطي النفطي العالمي شهد تزايدا ملموسا خلال السنوات الـ50 الاخيرة «واستحوذت الدول العربية على الحصة الكبرى من تلك الاحتياطات والبالغة حوالي 684 مليار برميل اي بنسبة 5. 57 في المئة في حين تمتلك السعودية حوالي 3. 22 في المئة من الاحتياطي العالمي من النفط محتلة المرتبة الاولى تليها العراق فالكويت».

تزايد الاحتياط العالمي من النفط

ولفتت النشرة الى زيادة الدول المنتجة للنفط وعدد الآبار والحقول والكميات المنتجة حيث يتركز انتاج النفط الخام على المستوى الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط ولا تزال السعودية تحتل الصدارة من حيث انتاج النفط الخام موضحة ان العرض يتحدد بسياسة الدول المنتجة للنفط ومدى حاجتها لمواجهة استهلاكها المحلي او لتصديره.

وذكرت النشرة ان نفط الخام يخضع الى عدد من المحددات في مقدمها حجم الطلب على النفط حيث يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند مستوى الاسعار السائدة في الاسواق وكذلك مستوى أسعار المشتقات النفطية التي تتضمن قدرا من ضرائب الاستهلاك.

■ إنتاج «أوبك» يصل إلى 40 في المئة من «العالمي»

واستعرضت اهم العوامل المؤثرة في تسعير النفط عالميا ابرزها العرض الذي يعتمد على الاحتياطات المثبتة وتطورها في الدول المنتجة واكتشاف المزيد من الاحتياطات النفطية بالاضافة الى الموقع الجغرافي لمنافذ التصدير الى الاسواق الى جانب الزيادة والنقصان في الطلب على النفط من الدول الصناعية والنامية. وذكرت من اهم العوامل ايضا التقدم التكنولوجي الذي يساهم في مجال الطاقة البديلة والتغييرات الموسمية وذلك عند حدوث الكوارث والتقلبات المناخية غير المتوقعة بالاضافة الى سياسات الحكومات المنتجة والمستهلكة للنفط واستراتيجياتها.

وقالت النشرة ان سعر النفط الخام يتأثر بنسبة تحركات التبادلات الدولية البترولية الثلاثة الرئيسية في كل من بورصة نيويورك التجارية وبورصة البترول الدولية في لندن وبورصة سنغافورة الدولية مشيرة الى ان السوق الاجلة للنفط من اكثر الاسواق نشاطا في العالم حيث يجد المضاربون والمستثمرون فرص ضخمة في هذة الاسواق لتمكنهم من جني الارباح.

وذكرت ان انتاج منظمة الاقطار المصدرة للبترول «اوبك» يصل الى 40 في المئة من الانتاج العالمي في حين يبلغ حجم صادراتها 55 في المئة من الصادرات العالمية للنفط وترتبط قرارات المنظمة بشان الحصص الانتاجية ارتباطا وثيقا مع التغير في الاسعار الفورية لنفط الدول الاعضاء في المنظمة.

وقالت نشرة «اضاءات» ان منظمة الدول العربية المصدرة للبترول «اوابك» تشكل نحو 27 في المئة من مجموع الانتاج العالمي وتحتفظ لديها بنحو 56 في المئة من الاحتياط العالمي للنفط.

البحرين 24 في المئة حجم المشاريع التي وصلت إلى مرحلة التنفيذ

ارتفاع المشاريع التنموية للبحرين

المنامة - أظهر تقرير اقتصادي أن نسبة المشاريع العقارية في البحرين والتي وصلت إلى مرحلة التنفيذ لا تتجاوز 24 في المئة من إجمالي المشاريع المعلنة وهي أدنى نسبة على مستوى دول الخليج والتي تبلغ نسبة تنفيذ المشاريع فيها مجتمعة نحو 72 في المئة، إلا أن هذه النسبة تشير بحسب التقرير إلى وجود المزيد من إمكانيات النمو في البحرين، لاسيما وأن حجم المشاريع التي لا تزال في مرحلة الدراسة تتجاوز 50 في المئة.

وأوضح التقرير الصادر عن بنك الكويت الوطني حول القطاع العقاري في الخليج أن المشاريع الكبرى تشهد انتعاشاً جديداً خلال هذه الفترة، مشيراً إلى أن ذلك يعتبر من الأنباء السارة بالنسبة لاقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي.

وأشار الى ان قيمة المشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي في مختلف مراحل التنفيذ تجاوزت 2.5 تريليون دولار كما في شهر سبتمبر 2012.

يذكر ان الازدهار الاقتصادي الذي تمتعت به دول الخليج حتى اندلاع الأزمة المالية في عام 2008 كان قد صاحبه مشاريع تنمية كبرى في مختلف القطاعات التي تشمل النفط والعقارات والسياحة والبتروكيماويات والصناعة، الا انه عندما بدأت الأزمة في التأثير على المنطقة، تأجلت العديد من هذه الخطط الطموحة، أو اعتبرت غير مجدية ومن ثم تم الغاؤها. وبين «الوطني» انه مع اتجاه القطاع الخاص الى خفض النفقات، وضعف الميل للاستثمار، سعت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي، ولو بدرجات متفاوتة، الى دعم اقتصاداتها. فقد أعلنت دول الخليج عن خطط تنمية كبيرة في مختلف القطاعات وعلى رأسها الإسكان والرعاية الصحية والطاقة، وقد جاء ذلك اعتمادا على الفوائض المالية التي تراكمت خلال فترة ازدهار النفط.

وتقوم قاعدة بيانات المشاريع التابعة لمجلة «مبد» The Middle East Economic Digest، بمتابعة أبرز مشاريع البنية التحتية ومشاريع القطاع الصناعي في المنطقة.

عودة نشاط المشاريع إلى الارتفاع

ورأى «الوطني» انه من المفترض ان تكون قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها في دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2012 قد وصلت الى 358 مليار دولار، أي بما يشكل أكثر من 20 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي المتوقع للمنطقة، كما تعادل هذه القيمة أربعة أضعاف قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها في العام 2005. وكانت قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها قد بلغت ذروتها في العام 2008 عند 311 مليار دولار، أي في العام الذي شهد اندلاع الأزمة المالية العالمية.

وفي 2010 بدأت حكومات المنطقة في الاعلان عن خطط التنمية في محاولة لتعزيز النمو الاقتصادي ودفع الطلب المحلي، ولذلك ارتفعت المشاريع التي تتم ترسيتها مجددا، وهو ما يفسر الذروة الحالية. وكانت معظم المشاريع التي تمت ترسيتها تتركز في الامارات والسعودية بنسبة 43 و40 في المئة من اجمالي مشاريع المنطقة.

وقال «الوطني» انه قبل اندلاع الأزمة في العام 2008، لم تكن قيمة المشاريع التي تتم ترسيتها آخذة في الارتفاع فحسب، بل كانت المشاريع الضخمة تحظى بالرواج أيضا. فقد بلغ متوسط حجم المشاريع 909 ملايين دولار في 2008، مقارنة مع 356 مليون دولار في العام 2005. الا انه منذ ذلك الوقت، أخذ حجم المشاريع التي تتم ترسيتها في الانخفاض، وبلغ متوسط حجمها في العام 2012 نحو نصف مليون دولار. فقد أدت الظروف الاقتصادية المتدهورة وضعف الميل الى الاستثمار الى تحويل الاهتمام بعيدا عن المشاريع الطموحة جدا نحو المشاريع الاصغر حجما نسبيا والأكثر واقعية، ولكن حتى اذا كان المستثمرون ما زالوا يسعون نحو تلك المشاريع الضخمة، فانهم لن يتمكنوا على الارجح من العثور على التمويل، وذلك في ضوء أزمة الائتمان وغياب الثقة الذي نتج عن الأزمة في ذلك الوقت.